العنفُ وأثره في التنشئة السياسية والِاجتماعية في العراق بعد عام 2003 الواقع والمعوقات

م. د. إستبرق فاضل*
كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

* باحثة من العراق

المقدمة

إنَّ التغيّرَ السريع والمُفاجِئ الذي حصل في المجتمع العراقي في 9/ 2003/4 وهزيمة النظام السياسي والايديولوجي الذي حكم العراق لعقود، يُضاف إليها هزيمته العسكرية الكبرى أمام الجيش الأمريكي ودخوله بغداد، أدّى ذلك الى تحول وتغيّر سريع في وظائف المؤسسات الِاجتماعية وأهمُّها وأخطرُها المؤسسةُ الأسريَّة، إذ وجدت نفسها أيّ الأسرة، في حالة من عدم التوازن بسبب زوال القيود الِاجتماعية والسياسية والايديولوجية التي كان يفرضُها عليها النظامُ السابق، يُضاف الى ذلك بل الأخطرُ منه تعرُّضُ الأسرةِ العراقيَّةِ الى دخول التكنولوجيا الحديثة وخاصةً وسائل الاتصال والفضائيات وشبكة المعلومات الدولية وغيرها الكثير، وهذا ادى الى انشغال أفراد الأسرة بعضهم عن بعض بهذه التقنية الحديثة التي أبهرتهم كثيراً، فحصل تباعدٌ واتسعتِ الهوةُ وضَعُفتِ العلاقاتُ الاجتماعيةُ والتماسكُ الاجتماعيُّ بين أفراد الأسرة، مما أدى الى تصدّع الأسرة وتفككِها.

فيُمثّلُ العنفُ جزءاً دائماً من معاناة الإنسان ويُمكِنُ مشاهدةُ آثارِه وبأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم، إذ يفقدُ أكثرُ من مليونِ شخصٍ حياتَهم كما يعاني أكثرُ من ذلك بكثير من إصابات غيرِ مميتةٍ نتيجةً للعنف الموجّهِ للذات أو بين الأشخاص او العنف الجماعي، وتُعدُّ ظاهرةُ العنفِ مشكلةً خطيرةً تُواجهُ أمنَ المجتمعات في العالم، وما يزيد خطورتَها أَنَّ غالبيةَ ضحاياها من الأطفال.

ومن جهةٍ أخرى، تعرَّضتِ الأسرةُ العراقيَّةُ بعد 9/ 4/ 2003 الى أقسى أنواع

العنف الاجتماعي والسياسي والطائفي وبأساليبَ شتى، سوَّغتْها الجماعاتُ الإرهابيةُ والطائفيةُ تحت مسمّيات وأنماطٍ مختلفةٍ لشرعيةِ ما تقومُ به من أعمال، تارةً مستغلةً الدينَ كغطاءٍ بما تقومُ به وتارةً أخرى الطائفة، واستغلت حالةَ التمزقِ والتشرذم الاجتماعي الذي كان له وقعُ الصاعقةِ على مؤسسات البناء الاجتماعي وخاصة المؤسسة الأسرية، فتمثّلَ أهمُّ مظاهرِ العنفِ في المجتمع العراقي بـ :

1. تفكيك مؤسسات السلطة القديمة التي أدت الى ظهور شرائح من المهمشين الذين يشعرون بالعزلة والإقصاء وعدم الارتباط بالحكومة الجديدة ومؤسساتها، مما ولَّد لديهم الإحساس بأنهم مبعدون عن المجتمع وغير قادرين على الدور الذي يأملونه على المجريات السياسية، وهذا الشعور بالعزلة ولَّد شعوراً بالضعف ومن ثمَّ الاستياء والغضب، مما جعل احتمال لجوء بعض أعضاء هذه الشرائح الى العنف كطريقة للتغيير والاحتجاج هو الاحتمال الأكثر قابلية على الظهور.

2. الانقسام الاجتماعي والتشرنق في حدود الطائفة ومحاولة النفخ في الاختلافات بين الطوائف واستغلال الجانب الديني والطائفي لدى المجتمع.

3. حرص القادة السياسيين على تعزيز هذا الانقسام من خلال الخطابات الموجهة للطائفة التي يمثلونها بوصفهم الراعين الوحيدين لمصالح هذه الطائفة.

4. غياب دور السلطة في حفظ الأمن في البلاد وفقدان الدولة لهيبتها وتعطيل القانون واختفاء القضاء والمؤسسات الأمنية والتنفيذية أدَّى الى حالة من الفوضى الهدامة فعمَّت الفوضى وانتشرت ظاهرة الانفلات السلوكي وأعمال العنف والسلب والنهب، ادت الى إضعاف او تلاشي التماسك الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وتعطيل دور مؤسساته الاجتماعية، وأولها الأسرة، فانعكس هذا على طبيعة العلاقات الأسرية سلباً وتصدعت الأسرة من الداخل وفي الداخل.

5. هناك عوامل أخرى ساهمت بشكل او بآخر الى إحداث شرخ في

التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل البطالة، والمشاكل الأسرية، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مما ادى الى عجز وضعف الأسرة العراقية عن القيام بواجباتها مثل التنشئة الاجتماعية والتربية وتلبية حاجات أفرادها، مما يؤدي الى التفكك الأسري.

فرضية الدراسة / تنطلق البحث من فرضية مفادها: ان التنشئة السياسية والاجتماعية تعرضت لعدة تغييرات اجتماعية، والتي طرأت على المجتمع العراقي واثرت بشكل مباشر على البناء الاجتماعي والمؤسساتي، ذلك أن أي مجتمع يتكوّن من مؤسسات اجتماعية مثل المؤسسة السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الدينية، وأخيراً المؤسسة الأسرية وهي أهمُّ وأخطر المؤسسات رغم صغر حجمها لكنها تُعدُّ حجر الزاوية في البناء الاجتماعي لأي مجتمع، ومن هذا المنطلق يفترض بهذه القنوات أن تعمل مجتمعةً على بناء مواطن يؤمن بالحوار والإختلاف والتسامح وبالتالي فإنها تحصّن الفرد ضد أي فكر متطرف او عنيف.

أهمية الدراسة / تمثلَّت أهمية البحث في التركيز على :

- ماهية العنف والتنشئة الاجتماعية والسياسية.
- واقع العنف وأشكاله و أسبابه في العراق بعد عام 2003.
- واقع التنشئة في العراق بعد عام 2003.
- أساليب التنشئة و معوقاتها.
- تأثير العنف في التنشئة الاجتماعية والسياسية.
- إيجاد حلول ومعالجات لمشاكل التنشئة.

إشكالية البحث / تتمثل في أنها: تتجسد في كشف الدور السلبي للاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في التأثير في الأوضاع النفسية والاجتماعية لأفراد مجتمعه، وذلك بزرع ثقافة الخوف والرعب والصدمة والتخلي عن الثقافة القِيَمية، وما انعكس جراء ذلك من آثار في التنشئة الاجتماعية، والمساهمة في دراسة المعوقات والمشكلات التي تواجه التنشئة التي يعاني منها المجتمع العراقي، بسبب آثار الحرب كمشكلة التفكك الأسري، وسوء الأوضاع المعيشية وعدم وجود ثقافة تنشئة سليمة، ومحاولة إيجاد الحلول التي تساهم في تخيف آثار هذه المشاكل.

هيكلية البحث: تمَّ تقسيم البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، إلى عدة محاور، هي :

المحور الأول: ماهية العنف والتنشئة الاجتماعية والسياسية.

أولاً: مفهوم العنف وأنواعه وأسبابه.

ثانياً: مفهوم التنشئة الاجتماعية والسياسية.

المحور الثاني: واقع العنف في العراق بعد عام 2003

المحور الثالث: واقع التنشئة السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003

المحور الرابع: أثر العنف في التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق بعد عام 2003

المحور الأول / ماهية العنف والتنشئة الإجتماعية والسياسية.

أولاً / مفهوم العنف وأسبابه.

فالعنف ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها في بعض سلباً وإيجاباً فيما بينها لتُفجّر العنف.

يُعدُّ العنف من أخطر الآفات الإجتماعية التي تهزُّ كيان المجتمع وتضعه على حافة الإنهيار إذا ما إستشرت بين أبنائه، ولقد كان العنف يُرافق دائماً حياة الأفراد في المجتمع بأشكال مختلفة وعلى المستويات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية كافة. فهذه الظاهرة التي أخذت تنتشر في الآونة الأخيرة بين الكثير من المجتمعات إنتشار النار في الهشيم سيكون خطرها أشد فتكاً بأن تبرز بين الأطفال والشباب الذين يشكلون الغالبية الكبيرة في هذه المجتمعات، والذين سيكون بأيديهم تدبير شؤون بلدانهم في المستقبل.

فالعنف ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها في بعض سلباً وإيجاباً فيما بينها لتُفجّر العنف. فإنه على الرغم من تداخل وتعدد العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة العنف، إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً بل يختلف من دولة لأخرى طبقاً للإختلافات والتمايزات المرتبة بالتركيب الإجتماعي والثقافي والبناء السياسي والظروف الإقتصادية، وفي بعض الأحيان وجود عامل أو عوامل جوهرية أو مركزية تؤدي إلى أعمال العنف، بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية[1].

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 75.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة سنحاول تعريف معنى العنف، فهو كأي ظاهرة مجتمعية بحاجة إلى تعريف دقيق وتحديد علمي ومعرفي لمسبباته وعوامله وموجباته، وذلك لأننا لا يمكن أن نحدّد طبيعة الجذور والعوامل التي أفرزت هذه الظاهرة دون تفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً.

تعريف العنف (اللغوي والإصطلاحي) :

1. **العنف لغةً**: الشدة وهو كل قول أو فعل ضد الرفق واللين، ويقال عنه: عَنَّفَهُ تعنيفاً إذا لم يكن رفيقاً في أمره[2]، وعنَّف به وعليه عنفاً وعنافةً، أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيَّره، واعتنف الأمر: أخذه بعنف وأتاه ولم يكن على علم ودراية به، واعتنف الطعام والأرض أي كرههما[3]. ويشير العنف في اللغة العربية إلى معنيين هما العنف المادي والنفسي، أي أن العنف سلوك قولياً أو فعلياً[4]، وهذا يعني أن مدلول العنف باللغة العربية اشتمل على ركنين أساسين هما الركن المادي والركن المعنوي.

(2) إبن منظور، لسان العرب، ج11، الدار العربية للتأليف، القاهرة، بلا سنة نشر، ص 163.

(3) إبن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت، بلا سنة نشر، ص237.

(4) أسماء جميل، العنف الإجتماعي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009، ص 25.

أما مفهوم العنف في اللغة الإنكليزية فإنه ينطوي على (الإستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات)، وكذلك يُعرف بأنه الإستخدام غير المشروع أو على الأقل غير الشرعي للقوة، وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة إجتماعياً[5]. وعليه فالعنف هو واقعة إجتماعية تاريخية ينتجها الفاعل الفردي (المتسلط الأنوي) مثلما ينتجها الفاعل الجمعي (المتسلط الجمعي) في سباق التصارع على الإمتلاك الأنوي أو الجمعي للآخرين، كما أن مفهوم العنف يُشير إلى كل صور السلوك، سواء أكانت فعلية أم تهديدية والتي ينتج عنها – أو قد ينتج عنها – تدمير وتحطيم للممتلكات أو إلحاق الأذى والموت بالفرد أو الجماعة أو المجتمع[6].

(5) نقلاً عن: عيسى بيرم، حقوق الإنسان والحريات العامة (مقارنة بين النص والواقع)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص375.

(6) جون لوكا، (آليات العنف) في نيفين عبد المنعم مسعد (محرراً) ظاهرة العنف من منظور مقارن، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1993، ص33.

2. **المعنى الإصطلاحي للعنف**: هناك العديد من التعريفات والإتجاهات لمصطلح العنف، وذلك نظراً لما تتميز به هذه الظاهرة من تعقيد وتعدد في متغيراتها، فهي ظاهرة مركبة وأشكالها متعددة وأسبابها متداخلة، وقد عرف (جون لوكا) العنف بأنه مفهوم ((يدل على إنفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات من أجل السيطرة عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو

الهزيمة))[7]، وبذلك يتضمن العنف معاني العقاب والإغتصاب والتدخل في حريات الآخرين، وهو يُشير إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على الإستخدام غير المشروع للقوة المادية[8]، فالعنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد بستخدامها. كما ويُشير مفهوم العنف إلى مجموعة الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع، وهو ما يُطلق عليه بالعنف الكلي أو البنائي فهو بدوره يتخذ أشكالاً عدة منها ضعف العدالة الإجتماعية أو غيابها، كذلك ضعف التكامل الوطني إن لم يكن غيابه، أضف إلى ذلك حرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالصحة، التعليم، والمأوى... إلخ) وكل ما يتعلق بأمور العيش الكريم، وبذلك يمكن أن يرجع العنف إلى وجود خلل في الهيكل البنيوي للنظام الإجتماعي[9].

(7) جون لوكا، آليات منطق العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995، ص23.

(8) محمد محمود المندلاوي، الإرهاب عبر التاريخ، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص36.

(9) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (41)، بغداد، 2009، ص96.

أسباب العنف :

إنَّ العنف بوصفه ظاهرة مجتمعية، له جذوره الثقافية وموجباته المعرفية، ولا يمكن معرفة هذه الظاهرة حق المعرفة إلا من خلال معرفة الجذور والأسباب التي تؤدي لهذه الظاهرة، فالعنف بكل مستوياته وأشكاله هو نتاج أسباب عديدة أهمها :

1. **الأسباب الثقافية - الإجتماعية**: ليس من شك أن الرؤية المتطرفة هي عامل من عوامل جنوح البعض إلى الأخذ بأسلوب العنف، فهذه الرؤية تتغذى على طبيعة الإختيارات السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية في المجتمع، والذي يزيد من تعميق هذا الخلل وبكل مستوياته هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها العامة، فالعنف بوصفه ظاهرة إجتماعية هو في الوقت نفسه مكتسب ثقافي، فالثقافة التي يعيش في كنفها الأفراد تحمل الكثير من صفات العنف[10]. ويعرف العنف الثقافي بأنه العنف الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة والمجتمع، أي ضد بعض التقاليد أو القيم السائدة في المجتمع، ويُعبر على هذا النوع من العنف بالرفض والإحتجاج ومعارضة الظواهر الغريبة أو الوافدة من خارج المجتمع، أو مقاطعة ظاهرة ثقافية غريبة عن بيئة المجتمع وأخلاقه[11].

يعرف العنف الثقافي بأنه العنف الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة والمجتمع، أي ضد بعض التقاليد أو القيم السائدة في المجتمع.

(10) هيثم أحمد الزبيدي، ثقافة العنف في المجتمع العراقي، ط1، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2011، ص88.

(11) حسن محمد طوالبة، مقاربة بين العنف والإرهاب، مجلة الحكمة، العدد (21)، السنة الرابعة، 2001، ص76.

أما العنف من المنظور الإجتماعي فهو كل إيذاء بالقول أو الفعل بالآخر، سواء أكان هذا الآخر فرداً أم جماعة، فالعنف يظهر في المجتمع نتيجة لمجموعة من العوامل تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية، ويميل الفرد إلى التمرد والتهكم كما يتصف بالخشونة والقسوة على الأصعدة كافة، فالعنف الإجتماعي بوصفه مؤشراً إلى مجموعة التوترات التي تعتري تآلف الجماعة ودليل على الإنقسام والتناقض في المصالح والمعتقدات من شأنه أن يخلق النفرة وسوء الظن والريبة وإنهيار الإنتماء الإجتماعي[12]، وعليه، فالعنف الثقافي - الإجتماعي لا يستهدف تحقيق أهداف سياسية أو آيديولوجية ولكن تحركه دوافع شخصية إقتصادية أو إجتماعية، وأياً كان الشكل الذي يتخذه العنف في أي مجتمع وأياً كانت الأسباب والدوافع الكامنة خلفه، إلا أن منطلقه الأساس هو غريزة العدوان المتفاوتة قوتها بين إنسان وآخر، وهي غريزة يتأثر أسلوب التعبير عنها بظروف متعددة منها الثقافة السائدة، فالثقافة السياسية والإجتماعية الرافضة للتعددية وحق الإختلاف وإقصاء الآخر ترفض بالنتيجة التنوع وتحارب التقدم، وتكون بذلك بُنية خصبة لإنتاج ظاهرة العنف.

(12) أسماء جميل، العنف الإجتماعي (دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي)، منشور بتاريخ 10/3/ 2008 على الموقع الالكتروني: //http www.shakiry.com

2. **الأسباب السياسية**: أنه وبسبب المشكلات البنيوية والهيكلية يعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف، ذلك لكي تتجاوز نقاط الضعف البنيوية، وبدلاً من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول واقعية وحقيقية للأزمات فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة. فمن الطبيعي تماماً أن إقفال الجانب السياسي أمام المجتمع بأعمال القمع وتقييد الحريات يدفع المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه وممارسة الإحتجاج أي العنف الرسمي بعنف مضاد فشعور قسم من المجتمع بالإضطهاد والتهميش يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية برمتها[13]. فالنظام والعنف وجهان مختلفان للحياة في المجتمع، إذ إن أحدهما يتوقف على الآخر، فالمجتمعات التي إستطاعت تحقيق مستوى عالٍ من التلاحم والإندماج بين عناصرها المختلفة استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق مستوى معين من الإستقرار، أما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات

(13) محمد محفوظ، الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص127.

القائمة فيها فقد غدا العنف وسيلة شائعة في العمل السياسي، ومن ثَم فإن العنف والحالة هذه ممتزج بالنية التكوينية ذاتها للمجتمع سواء على المستويين الرسمي أم الشعبي[14].

(14) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، دار الحكمة للطبعة والنشر، بغداد، 1990، ص594.

إذن فإنعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام يولّد بدوره مناخاً إجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الإنفجار الإجتماعي[15]، فالإخفاق السياسي سواء على صعيد مؤسسات الدولة أم مؤسسات المجتمع يدفع بإتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف، إن غياب حياة سياسية سليمة ومدنية يُعدُّ سبباً أساساً من أسباب نشوء العنف.

(15) محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، جريدة النبأ، العدد (78)، آب، 2005.

3. **الأسباب الإقتصادية**: إن إخفاق التنمية والتفاوت في مستويات العيش الكريم من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف، وذلك لأن آليات هذه الظاهرة تتحرك صعوداً وتصعيداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة[16]، فلا يمكن إغفال الأسباب الإقتصادية في بروز هذه الظاهرة فالتدهور الإقتصادي يؤدي إلى تصدعات إجتماعية خطيرة وهذه الأخيرة بدورها توفّر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الإجتماعي، فالفقر لا يقود إلى الإستقرار والبطالة والعطالة لا تؤدي إلى أحسن، فهذه الظروف ربما تدفع الإنسان وتجعله أكثر ميلاً لإرتكاب جرائم العنف لمواجهة الحاجات الناجمة عن تلك المشكلات، فهي الأرضية الإقتصادية لبروز حالات التمرد والعنف[17].

(16) محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، مصدر سبق ذكره.

(17) عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، ط1، الرياض، 2007، ص37.

إذن فالواقع يؤكد أن العنف يمارس من أشخاص يعانون من أوضاع إجتماعية صعبة وسيئة في معظم الأحيان تدفع بالبعض منهم إلى العنف للتعبير عن إحتجاجهم على الأوضاع المتردية التي يعيشونها فتضعف الثقافة والولاء الوطني ويبدأ الفساد ينخر في جسد المجتمع[18].

(18) حسن السيد بحر العلوم، مجتمع أللاعنف (دراسة في واقع الأمة الإسلامية)، ط1، دار الزهراء للطباعة والنشر، النجف، 2004، ص64.

وبذلك فإن العامل الإقتصادي يؤدي دوراً فاعلاً في دوافع العنف، فضلاً عن الفساد الإقتصادي والإداري والأزمات المستمرة، إذ ان الممارسات الفاسدة تولد لدى الشباب والناس المحرومين سلوكاً عنيفاً يستهدف المؤسسات والدولة ذاتها، مما تؤدي إلى تدهور البنية الإقتصادية للدولة.

ثانياً: مفهوم التنشئة السياسية والإجتماعية.

يتوقف تماسك كل مجتمع إنساني على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة، أي على كل ما تنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع. وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الشخص عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة. والعملية التي بها يكتسب التعلم الإجتماعي يطلق عليه تعبير (التنشئة الإجتماعية)، وتنطوي على الوسائل التي يكسب بوساطتها الأفراد المعرفة والمهارات وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة أعضاءاً فعالين نوعاً ما في نشاطات الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل[19].

(19) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص347.

وقد حظي مفهوم التنشئة الإجتماعية والسياسية بإهتمام كبير في مختلف مجالات المعرفة (علم الإجتماع، الأنثربولوجيا، وعلم النفس) وفي المعاجم والقواميس، فضلاً عن الأبحاث والدراسات الإجتماعية والنفسية والتربوية، وبذلك فإنه لا يمكن استيعاب مفاهيم التنشئة الإجتماعية والسياسية في مبحث، وما نذكره هنا لا يعني سوى قليل من كثير، ويلاحظ أن التنشئة هي إحدى عمليات العلوم الإجتماعية التي تتسم بالنسبية والتغيير عبر الزمان والمكان، فهي أصلاً عملية تتعلق بالإنسان في سياقه الإجتماعي. وتُعدُّ التنشئة الإجتماعية – السياسية جزءاً لا يتجزأ من التنشئة الإجتماعية للمجتمع، لذلك فإنه ليس بالإمكان تحديد مفهوم الأولى من دون محاولة التعرف على الثانية.

ـ التنشئة الإجتماعية :

كما هو الحال بالمصطلحات فأنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم التنشئة الإجتماعية، ولكن من الممكن أن تُعرَّف التنشئة الإجتماعية: بأنها منظومة العمليات التي يعتمدها المجتمع في نقل ثقافته بما تنطوي عليه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد أفراده[20]. فالتنشئة الإجتماعية تعني عملية اكتساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ممثلة في القيم والإتجاهات والأعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الإجتماعي غير المرغوب فيه في هذا المجتمع، وهي عملية مستمرة عبر زمن متصل تبدأ من اللحظات الأولى من حياة الفرد إلى وفاته[21]. فهي تُعدُّ أولى العمليات الإجتماعية، وهي تقوم على اشتراك أفراد الجماعة في العمل سوياً لتكون

(20) علي أسعد وطفة، التنشئة الإجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مجلة الطفولة العربية، العدد (8)، 2001، ص93.

(21) زين العابدين درويش، علم النفس الإجتماعي: أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص68.

جماعة ذات أهداف مرسومة ونماذج إجتماعية وقيم معينة يحترمها الأفراد ويقدسونها، ويرون أن في العمل على إبقائها وإستقرارها خير ضمان لبقائهم واستمرارهم[22].

وعليه فالتنشئة الإجتماعية منظوراً إليها من ناحية الفرد، هي ما يتعلمه الفرد ومتى يتعلمه وكيف يتعلمه والآثار الشخصية التي تترتب لهذه العملية[23]، إذ ينشأ الفرد داخل إطار الثقافة وتغرس القيم الثقافية للمحيط الذي ينتمي إليه فتنتقل إليه الخبرات من جيل الآباء إلى جيل الأبناء[24]. ويُعرَّف (أميل دوركايم) التنشئة الإجتماعية: بأنها عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد إجتماعية وثقافية لتُصبِحَ هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع[25]، كما يُعرَّفها قاموسُ علم الإجتماع: بأنها العملية التي يتعلم الطفل عن طريقها كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه السلوك الإجتماعي الذي توافق عليه هذه الجماعة[26]. وبالرغم من أن عملية التنشئة تشتدُّ في مرحلة الطفولة فمن الخطأ الإعتقاد في أنها عملية تتوقف عند هذه المرحلة، إنما تستمر في مرحلة المراهقة وحتى مرحلة البلوغ فتظهر النتيجة النهائية لتنشئة الفرد الإجتماعية في إتجاهاته وقيمه الإجتماعية وأفعاله وأقواله في التعبير عن هذه الإتجاهات، كما تظهر بتعامله اليومي مع غيره من الناس وتفاعله مع الجماعات الأخرى ومع نواتج ثقافته[27].

يتّضح من العرض السابق أن عملية التنشئة الإجتماعية عملية متعددة متشعبة تتضمن من جهةٍ كائناً بيولوجياً له تكوينه الخاص واستعداداته المختلفة، ومن جهة أخرى شبكةَ العلاقات والتفاعلات الإجتماعية التي تحدث داخل إطار معين من المعايير والقيم، ومن جهة ثالثة تفاعلاً ديناميكياً مستمراً في التنشئة والفرد يؤدي إلى نمو ذات الفرد تدريجياً. وأن عملية التنشئة الإجتماعية لها جانبان: جانب تحول وجانب تعلم فهي عملية تنطوي على تدريب الطفل على التعامل الإجتماعي الناجح عن طريق ما تقوم به الأسرة من إدماجه بالمجتمع وتلقينه واجباته نحو الآخرين، كما تطالبه بأن يطابق سلوكه التقاليد والعرف والسلوك الإجتماعي السائد المقبول. فهي قواعد عامة من السلوك يستطيع الآباء تفعيلها بدون مميز حتى تكون تنشئة إجتماعية ناجحة وسوية من خلال عملية تفاعل ثقافي في المحيط المجتمعي، وأن أي خلل في عملية التنشة

إن عملية التنشئة الإجتماعية لها جانبان: جانب تحول وجانب تعلم فهي عملية تنطوي على تدريب الطفل على التعامل الإجتماعي الناجح عن طريق ما تقوم به الأسرة من إدماجه بالمجتمع وتلقينه واجباته نحو الآخرين.

(22) حسن شحاته سعفان، أسس علم الإجتماع، ط6، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ص256.

(23) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص348.

(24) يعقوب يوسف الكندريد، الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2003، ص30.

(25) نقلاً عن: علي ليلة، الطفل والمجتمع (التنشئة الإجتماعية وأبعاد الإنتماء الإجتماعي)، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006، ص193.

(26) محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص494.

(27) عبدالرحمن العيسوي، سيكلوجية التنشئة الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1985، ص 187.

الإجتماعية سيصاحبها سلوك متأثر بها والخلل بإختلاف درجاته وتأثيراته مع العوامل الأخرى.

التنشئة الإجتماعية السياسية:

إن مفهوم التنشئة السياسية من المفاهيم التي تكاد تتعدد تعريفاتها، وبالإمكان التمييز بين إتجاهين رئيسين: **الأول** فأنه نظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها وإستمرارها عبر الزمن، فهي تُشير في أوسع معانيها إلى كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل لآخر، أي أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع أما الإتجاه **الثاني** يركز على أن التنشئة عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، وهذا الإتجاه يرتبط بالنظر إلى التنشئة كميكانزم لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة[28].

(28) كمال المنوفي،أصول النظم السياسية، ط1، شركة الربيعان للنشروالتوزيع،الكويت، 1987،ص324- 325.

إن التنشئة الإجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه السياسية وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية، وهي تنطوي على دراسة الوسط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك في الفرد ومواقفه وقيمه السياسية، ومن هذه الناحية تُعدُّ التنشئة الإجتماعية السياسية أهم رابطة بين النظم الإجتماعية وبين النظم السياسية، إلا أن هذه الرابطة من الممكن أن تختلف من نظام لآخر ومن وجهة نظر سياسية لأخرى، لذا تُعدُّ التنشئة الإجتماعية السياسية مهمة للغاية، كونها قد تدفع الأفراد بالإنخراط في النظام السياسي القائم والمساهمة السياسية[29].

(29) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص351.

ويُشير مفهوم التنشئة الإجتماعية السياسية إلى أنه الوسيلة التي عن طريقها يكتسب الفرد قيمه ومثله ومعلوماته والتي بضوئها يتحدّد سلوكه السياسي فهي تهدف إلى جعل أعضاء المجتمع يقبلون كلاً من المعايير والمعتقدات والقيم والأدوار الإجتماعية والسياسية، وذلك حتى يكتسب الأعضاء شخصيتهم السياسية[30]. ولقد عُنيت النظم السياسية المختلفة بتنشئة الأطفال لكي ينسجم سلوكهم في مرحلة البلوغ مع القيم والأفكار والمؤسسات القائمة،

(30) موريس دوفرجيه، مباديء علم إجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص99.

يُشير مفهوم التنشئة الإجتماعية السياسية إلى أنه الوسيلة التي عن طريقها يكتسب الفرد قيمه ومثله ومعلوماته والتي بضوئها يتحدّد سلوكه السياسي فهي تهدف إلى جعل أعضاء المجتمع يقبلون كلاً من المعايير والمعتقدات والقيم والأدوار الإجتماعية والسياسية.

وعلى هذا النحو يمكن أن تؤخذ التنشئة الإجتماعية والسياسية من ناحيتين: أولاهما وجهة نظر النظام السياسي، إذ إنها أي التنشئة الاجتماعية السياسية تسعى إلى ضمان إستقرار النظام السياسي ودوامه بوساطة تنمية وتطوير الإتجاهات التي تنسجم مع إتجاهات النظام السياسي لدى الأفراد منذ الطفولة المبكرة، ومن وجهة نظر الفرد إذ يتحقق للطفل عبر التنشئة الإجتماعية السياسية إكتساب معارف وإتجاهات سياسية، فعلى الصعيد التقني يتعرف الطفل على مختلف عناصر النظام السياسي والإجتماعي ومن ثم يتكيف مع نظام معين، وهذا التكيف ليس محايداً أما على الصعيد التجريبي فالتنشئة الإجتماعية السياسية تهدف إلى أن يتعرض الطفل إلى تماسٍ مباشر بالأحداث التي تترك أثرها في حياته فيما بعد في تكيفه مع عناصر النظام السياسي والتصرف وفقاً لها في حين يكتسب الطفل على الصعيد الثقافي المعارف لفهم رموز النظام والقيم المرتبطة بها[31].

(31) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص353 – 355.

مما تقدم نستطيع أن نستخلص أن عملية التنشئة الإجتماعية السياسية عملية مستمرة وهي لا يمكن أن تنطلق من فراغ، بل لا بدَّ من وجود مصادر لها تعمل من أجل غرس القيم السياسية السائدة في المجتمع لدى الأفراد، فهي تساعد الفرد على تكوين فكرة أو رأي سياسي خاص به من خلال تعلم القيم السياسية بوساطة المؤسسات، فتحت تأثير الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام يكسب الفرد القيم والمعايير التي منها ما هو إجتماعي والذي له آثاره السياسية ومنها ما هو سياسي، كما أن التنشئة الإجتماعية السياسية لا تقتصر فقط على تعزيز المواقف والإتجاهات والقيم السياسية القائمة، وإنما دفع العناصر غير المهتمة بالسياسة إلى الإهتمام بها وعدّها جزءاً من المواطنة.

المحور الثاني: واقع العنف في العراق بعد عام 2003

إن الإستبداد والقمع الذي تراكم عبر عقود طويلة جعل البعض يتصور، و ربما اعتقد بأن الإحتلال سوف ينقذهم من حجم الدكتاتورية غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ دخل العراق في دوامة من الفوضى وإنعدام الأمن وعدم الإستقرار وبروز أشكال جديدة من القمع الفكري والإرهاب الدموي

ذي الآيديولوجية التكفيرية أدت إلى دخول البلاد في خضم صراعات داخلية مدمرة، ولا يُعرف متى يخرج منها بسلام؟، وقد أحدث العنف والإرهاب والفوضى تغييراً كبيراً في طرائق التفكير والعمل والسلوك لفئات كبيرة من العراقيين، كما أحدثت إختلالات في المنظومة الإجتماعية والثقافية والقيمية مثلما طالت شبكة العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تفككت في العقود الأخيرة، إذ قام الحاكم المدني (بول بريمر) بإصدار الأمر رقم (2) في 23 / آيار / 2003 حل الكيانات ليتم بموجبه حل الوزارات ذات الصلة بالأمن الوطني وكل تشكيلات الجيش والتشكيلات العسكرية الأخرى، فتفككت المؤسسات القديمة كالجيش والأمن والإعلام والمخابرات التي قامت على أكتاف السلطة الإستبداية الشمولية قد أحدثت فوضى وفراغاً أمنياً وسياسياً وإدارياً، مع توفر ملايين من قطع السلاح التي وقعت في أيدي المهمشين والعاطلين عن العمل والأحزاب، في وقت كان العراق فيه بدون حكومة و كلُّ ذلك سهل إندلاع أساليب العنف والإرهاب والصراع الطائفي[32]. كما عمدت سلطة الإحتلال على ترسيخ الإنتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وذلك بموجب القرار رقم (1483) الصادر من مجلس الأمن لتأسيس مجلس الحكم الإنتقالي[33]. أضف إلى ذلك فقدِ اتخذت سلطة الإحتلال عدداً من القرارات والقوانين التي بموجبها غيّرت النظام الإقتصادي العراقي وأصدرت أوامرها بخصخصة الإقتصاد دون تخطيط مسبق وأصدرت قوانين لإعادة تنظيم كل ما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية، وانتهت بفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وغيرها من السلبيات الكثيرة التي أدت إلى التأثير سلباً في الأنشطة الإقتصادية كلها و إلى إعاقة مشاريع التنمية المستقبلية[34].

إذن لقد تركت الولايات المتحدة العراق يواجه تحديين في وقت واحد دونما أسلحة مناسبة معه **الأول** الجماعات المسلحة التي ضهرت مع الوجود العسكري الأمريكي وفقدان السلطة والحدود المفتوحة بالقدوم إلى العراق **وثانيها** الترسانة العسكرية التي دمرها الإحتلال وفتح المجال لقوى مسلحة لتحتل الساحة وتحوّل العراق إلى ساحة لتصفية حساباتها وفرض آيديولوجيتها المقيتة[35]. وأن تعدد مصادر العنف ما بين جهات مسلحة وجماعات إسلامية وعصابات منظمة وإرهاب دولة وقادمين من وراء الحدود وتنوع أشكاله من تفجيرات انتحارية واغتيالات منظمة وقتل على

(32) للمزيد ينظر: إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مؤسسة مدارك، 2011/9/26، على الموقع: http// www.madarik.org/news-print.php?ID=207 وينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق (النضال لبناء غدٍ مرجو)، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، 2006، ص 78.

(33) قرار مجلس الأمن رقم (1483) في 2003/5/22، بالوثيقة ذات الرمز S/RES/1483(2003).

(34) أحمد عمر الراوي، دور الإستثمار الأجنبي في إعادة بناء الإقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، بغداد، 2006، ص42.

(35) أحمد عبد الله ناهي، دور الولايات المتحدة في عملية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة شؤون عراقية، المجلد الأول، العدد (2)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، 2006، ص16.

الهوية وتطهير طائفي يجعلان من الصعوبة بمكان الاستناد إلى إطار نظري يمكن في ضوئه تحليل لسوسيولوجيا العنف أو رسم خريطة توضّح أبعاده وأهدافه[36].

(36) أسماء جميل رشيد، العنف الأهلي في العراق، مؤسسة مدارك، العدد (3)، شبكة المعلومات العالمية على الموقع الالكتروني: //http www.madarik.com

إن الذي حصل في المجتمع العراقي بعد عام 2003 وما تلاها من السنوات اللاحقة من أحداث عنف وإرهاب وصراع طائفي دعا إلى التركيز على التالي :

1 . **الهجرة والتهجير**: إن غياب دور مؤسسات الدولة وخاصةً الأمنية ولَد الخوف والرعب لدى الأفراد والجماعات ودفعهم إلى الهجرة خوفاً على أرواحهم وممتلكاتهم من السلب والنهب الذي تسبب به وجود القوات الأجنبية في البلد، وكذلك ظاهرة الإنفلات السلوكي في المجتمع بعد غياب سلطة وهيبة الدولة، أضف إلى ذلك التهجير القسري الذي قامت به جماعات مسلحة ارهابية تكفيرية وطائفية دفعتهم إلى ترك مدنهم ومناطق سكناهم تحت التهديد المباشر المسلح من هذه الجماعات الإرهابية، فقد كان الواقع الأمني والسياسي في العراق بمثابة البيئة الحاضنة لولادة المجاميع الإرهابية المسلحة التي قدر عددها بأكثر من (40) فصيلاً مسلحاً، الأمر الذي جعل العراق وفقاً للتقارير الدولية أكثر الأماكن خطورة في العالم وكان لها بالغ الأثر في أحداث العنف في العراق[37]. فوجد الأفراد أنفسهم مضطرين إلى الهجرة حفاظاً على حياتهم وهذا ما سبب للمهاجرين تحديات نفسية وإجتماعية خطيرة. ولقد تصدع البناء الإجتماعي للمجتمع العراقي بعد عام 2003 وما تلاها من أحداث، ذلك أن الإحتلال الأمريكي أدى إلى تمزيق النسيج الإجتماعي للمجتمع العراقي وأصبح من السهولة اختراقه وهذا ما سهّل على المجموعات الإرهابية فساداً وقتلاً وتهجيراً، وهذا التصدع تسبب في قدرة المؤسسات الإجتماعية على أداء أدوارها.

(37) سرمد عبدالستار أمين، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (199)، 2011، ص ص 5 – 7.

2 . **العنف الإجتماعي والطائفي**[38]: تعرض العراقيون إلى أقسى أنواع العنف الإجتماعي والطائفي وبأساليب شتى سوغتها الجماعات الإرهابية والطائفية، إذ إن غياب دور السلطة في حفظ الأمن في البلاد وفقدان الدولة هيبتها وتعطيل القانون وضعف أداء القضاء والمؤسسات الأمنية والتنفيذية أدى إلى حالة الفوضى الهدامة، وكذلك أدت إلى آثار مدمرة في مؤسسات المجتمع، فقد سجلت أعداد ضحايا أعمال العنف في العراق بعد عام 2003 أرقاماً قياسية، فقد بدأت أعمال العنف الطائفي

(38) للمزيد ينظر: إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر: الأمم المتحدة: أعمال العنف في العراق، على الموقع الالكتروني : www.alhourra.com/content/iraq

العنف والإرهاب الذي طال الإنسان والمجتمع والدولة هو نتيجة للإحتلال وسياساته الخاطئة وفشلهم في إعادة إنتاج البنى التحتية وإعادة التوازن إلى المجتمع العراقي.

بالتصاعد منذ عام 2005، وكان لتفجير مرقدي الإمامين العسكريين في شباط 2006 تسببت بتصاعد موجة الهجمات المتبادلة، فكانت السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وعمليات القتل على الهوية تحصد عشرات الآلاف من أرواح الأبرياء، وبلغت التفجيرات الإنتحارية ذروتها عام 2005 وبدا أن المتمردين قد تحولوا بعيداً عن القوات الأمريكية وبدأوا بإستهداف المدنيين والعسكريين على السواء، ودخل العراق دوامة العنف العميق من الفتن الطائفية بين الشيعة والسنة، وكان ذلك إيذاناً ببدء حرب أهلية في العراق، وقد أحصت بعثة الأمم المتحدة إلى العراق حصيلة وصلت إلى (8868) شهيداً بين مدني وعسكري في سنة 2013، وقد أعلنت بعثة الأمم المتحدة يونامي في 2/ 11/ 2014 إستشهاد وجرح أكثر من (3200) شخص جراء أعمال العنف.

3 . **الأزمات السياسية والأمنية**: مما لا شك فيه أن الأزمات السياسية والأمنية لها إنعكاساتها المباشرة والخطيرة على المجتمع، إذ إنها تؤدي إلى إحداث شرخ في طبيعة العلاقات الإجتماعية بين مؤسساته كما أن التغيير الذي يطرأ على النظام السياسي لا يكون بمعزل عن التغيير في البناء الإجتماعي[39]، فقد أوجد الفاعل الأمريكي معادلة سياسية جديدة استفادت من طبيعة التنوع القائم والطبيعي في النسيج الإجتماعي العراقي، إذ جعلت من الخلاف حالة مؤسسية في أول تجسيد رسمي لسلطة عراقية في ظل الإحتلال سُميت بمجلس الحكم حينما تمَّ تقسيم السلطة بأشكالها الثلاثة ومنافع السلطة بين الفرقاء على أسس عرقية وطائفية ودينية بذريعة التمثيل المناسب للمكونات العرقية المختلفة[40]. وبذلك فقد أدى التغيير الذي طرأ بعد عام 2003 إلى صراع القوى السياسية والإختلاف فيما بينها في الآيديولوجية والرؤى والأهداف باللجوء إلى العنف بعد ان وجد أرضية خصبة لممارسة العنف، ومع فقدان الأمن والأجهزة القادرة على السيطرة بما قامت به الجماعات المسلحة من قتل وتهجير وخطف أدى إلى عدم الإستقرار السياسي وتدمير البنى التحتية وانشغال الحكومة بمحاربة المجموعات الإرهابية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل مشروعات التنمية والإستثمار في البلد.

(39) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص40.

(40) سرمد عبد الستار أمين، مصدر سبق ذكره، ص ص 5 – 7.

إذن فالعنف والإرهاب الذي طال الإنسان والمجتمع والدولة هو نتيجة للإحتلال وسياساته الخاطئة وفشلهم في إعادة إنتاج البنى التحتية وإعادة التوازن إلى المجتمع العراقي، هذا إلى جانب ما تقوم به دول الجوار من إشعال الفتن والإضطرابات لإعاقة عملية بناء الدولة الوطنية وإستخدام العنف لتعطيل التحول السياسي وتدمير المؤسسات الحكومية وتعطيل النشاط الإقتصادي، إذ إن إنقسام المجتمع العراقي على ذاته وتمزق الهوية الوطنية إلى هويات فرعية إثنية وجهوية وقبلية وطائفية وغيرها كشف عن فقدان القوى السياسية العراقية للوعي الإجتماعي والسياسي والثقافي والعقد السياسية التي تعاني منها، كما أنها كشفت أنها لا تمتلك مشروعاً وطنياً شاملاً، وليس لديها قواعد جماهيرية حقيقية و واسعة تستند إليها، وهو ما شكّل أرضية خصبة لقيام المحاصصة الطائفية في مؤسسات الدولة كافة، وحتى مؤسسات المجتمع المدني وظهور المئات من الأحزاب والجمعيات والمنظمات دون رؤى سياسية واضحة.

المحور الثالث: واقع التنشئة في العراق بعد عام 2003

تعدُّ مرحلة الطفولة من أهم مراحل النمو في حياة الفرد لكونها مرحلة مهمة في أعداد سلوك الطفل وتكوين شخصيته، إذ تعمل كل من الأسرة والمدرسة على تحقيق أفضل توازن نفسي واجتماعي له مع نفسه اولاً مع مجتمعه ثانياً الذي ينتمي اليه ثانياً، وإن مرحلة الطفولة من أهم المراحل العمرية إذ تعدّ الأساس الذي تبنى عليه شخصيته المستقبلية، من خلال كل القيم والاتجاهات والعادات المجتمعية مما يجعل منه شخصاً سوياً في تعامله مع أفراد مجتمعه، فالطفل منذ ولادته يجد نفسه في مجموعة من عمليات التفاعل الاجتماعي مع الأفراد المحيطين به وان نتائج هذه العمليات مجموعة من القيم التي يحاول الطفل اكتسابها لتكون أساساً لبناء شخصيته المستقبلية، ويسمى علماء النفس هذه العملية التراكمية التنشئة الاجتماعية وهي العملية التي يكتسب فيها الفرد إحساسه بالمثيرات الاجتماعية، بحيث يتعلم كيفية التعامل والتصرف في مختلف المواقف التي يواجهها، إذ يتحول الطفل الى كائن اجتماعي يعرف كيف يتعامل مع الآخرين[41].

وتساهم العائلة في إعداد الأفراد المهيأين للعنف من خلال عملتين تتمثل الاولى في دورها بنقل وإدخال القيم الثقافية التي تحضُّ على الخشونة

(41) د. حذام خليل حميد، العنف المجتمعي في رسوم تلاميذ المرحلة الابتدائية في محافظة ديالى، على الموقع الالكتروني: www. childcenter. uodiyala. edu.iq/...

والقسوة والقيم ـــ واخذ الحق بالقوة بوصفه من خصائص الرجولة عند الرجل والاساليب العقابية في تنشئة الطفل بقية السيطرة على سلوكه، سواء كانت هذه الأساليب نفسية كالسخرية ام الحرمان والضرب والحبس[42]، إذ تعمل هذه الأساليب على تكوين العداء والرغبة في الانتقام في نفس الطفل ومن ثَمَّ يخلق جيل عدائي بسبب هذه الأساليب المتبعة في نفس الطفل او الجيل وكذلك ارتكاب العنف ضد الأفراد مع بعضهم بعضاً وكذلك مع الأبوين فإن طبيعة العلاقات داخل العائلة العراقية الأبوية فهي ذات توجّه سلطوي في تعاملهم مع أولادهم في التشئة والتربية ولعلَّ هذا يفسر أعمال التخريب والتدمير الذي تعرضت له مؤسسات العراق والموارد.

(42) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق قراءة في الشخصية المستفزة والعوامل المهيئة والمؤججة للعنف، مؤتمر سليمانية: ثقافة اللاعنف مع الاخر، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص ص282 ـــ 283.

ويعكس الواقع التعليمي في العراق منذ المراحل الاولى وحتى الدراسات العليا علاقة مسيطر بمسيطر عليه وهذه العلاقة تنعكس على الطريقة التي تعطى بها المعلومة والمتمثلة بالتلقين وهو نموذج واضح للعلاقة القهرية ومن أمثالها (سلطة المعلم التي لا يناقش والطالب الذي عليه ان يطيع ويتمثل هذا النوع من العلاقات التربوية ادت الى انتاج شخصية سلبية تنطبع بروح الهزيمة والضعف والقصور)[43]، وبذلك تخلق هذه الأساليب التي يتعامل بها الأفراد الى العنف والعدوان ويجب على الأسرة أن تكون هي الأساس الذي تربّي به الأبناء ويكون بعيداً عن الكذب والتضليل أمام أفرادهم وحل المشاكل التي تواجه الأبوين بكل الطرق السلمية والود والحب الذي يكون بين الوالدين حتى يصبحا المثال الأعلى للأبناء لا استخدام العنف والضرب والسخرية تجاه أحدهماالآخر وكذلك يجب على المدارس التعليمية نشر المحبة والود بين الطلاب وتحثهم على نشر مواهبهم وتقييمهم لأنهم بناة المستقبل وأنهم اصحاب التغيير الى الأفضل ويكون كل ذلك بالترقي بالعلم والمعرفة لا بالحروب والعنف والطغيان.

(43) المصدر نفسه، ص ص283 ـــ 284.

يعكس الواقع التعليمي في العراق منذ المراحل الاولى وحتى الدراسات العليا علاقة مسيطر بمسيطر عليه وهذه العلاقة تنعكس على الطريقة التي تعطى بها المعلومة والمتمثلة بالتلقين وهو نموذج واضح للعلاقة القهرية ومن أمثالها (سلطة المعلم التي لا يناقش والطالب الذي عليه ان يطيع ويتمثل هذا النوع من العلاقات التربوية ادت الى انتاج شخصية سلبية تنطبع بروح الهزيمة والضعف والقصور).

والفرد او الجماعة يكتسبون العنف من خلال الثقافة التي تحكم سلوك الفرد وتشكل شخصيته وتحدّد استجابته على وفق منظومة من المعايير والقيم والأهداف التي تُقرَّر في إطار الثقافة، فالثقافة العراقية هي ثقافة عنفية تحكمها مرجعيتان، الأولى تتمثل بالتراث الديني الزاخر بالصراعات السياسية

والاقتتال وخطابات السيف والجهاد الذي تستند اليه الجماعات الإسلامية المتشددة في تبرير الطرق الغريبة التي تستعملها ضد ضحاياها وتحت مسوغات (خائن، عميل، متعاون مع المحتل، مفسد، آكل السحت، روافض، نواصب)، والمرجعية الأخرى هي مرجعية القبيلة، بمنظوماتها القيمية القائمة على الغلبة والثآر ومسلك الانتقام. ولقد ظلت الشخصية العراقية تستمد مرجعيتها من القبيلة، التي تماهت الآن مع الطائفة، وما تزال تحكمها العصبية القبلية القائمة على الغزو والتنافس والثأر، فظل المجتمع العراقي، على الرغم من تحضره الظاهري، غير قادر على أن يتطور، في بناءاته الثقافية، والتوجهات الاجتماعية التي تساعد على ضبط النفس أو غيره من موانع السلوك العدواني، إذ تميل الثقافة إلى تنمية روح العداء والجمود والتعصب وعدم تقبل الآخر وتوجّه أفكار الأفراد عن الجماعات الداخلية التي ينتمون إليها والجماعات الخارجية التي لا ينتمون إليها، وتتضمن هذه الأفكار مجموعة من المدركات والتفضيلات التي تنبني بطريقة معينة لتبرر أنماطاً محددة من العلاقات، وتتضمن أيضا ًالعمليات التي يتم بموجبها تصنيف الأفراد إلى فئات، ثم تكوين قوالب نمطية وتعميمات فكرية تعمل على إظهار التمييز والتحيز والاتجاهات التعصبية بأشكالها المختلفة التي تؤدي إلى ممارسات ضدية وعنفية ومواقف غالباً ما تشكل حواجز مانعة بين الجماعات تضعف إمكانية التواصل بينها وتخلق مناخاً مواتياً لوقوع التصادم والعنف[44].

(44) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص284.

وعن الهامش المتاح للأسرة والمدرسة والمسجد وغيرها.. اصبح يضيق بفعل التحولات الأخيرة، وبروز قنوات أخرى عابرة للحدود، تُروّج لقيم اجتماعية وثقافة العولمة بكل تفاصيلها من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمتطورة، وكذلك نجد ان الفقر وما يصاحبه من أميَّة وتهميش وبطالة، من العوامل التي توفر الفضاء الخصب لانتشار الأفكار المتطرفة المغذية لمختلف الانحرافات المؤدية الى ارتكاب العنف ضد الذات وضد المجتمع، وبخاصة اذا ما اقترن بوجود خلل او ضعف في وظائف التنشئة الاجتماعية[45].

(45) د. ادريس لكريني، مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف، مجلة المنال، على الموقع الالكتروني: www.almanalmagazine.com

إضافة الى ذلك، هناك علاقة متينة ومتشابكة بين الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اي مجتمع اذ لا يمكن الفصل بينها، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على أدوار أدوات التنشئة المتمثلة بالأسرة والمدرسة وغيرها، فاتّصف المجتمع العراقي بعد عام 2003، بحالة من الإحباط الكبير الذي أُصيب بها المجتمع نتيجة الصدمة الكبيرة التي تعرض لها بعد عام 2003

المتمثلة بالاحتلال الأمريكي وحالات الإقصاء والتهميش لشرائح واسعة ومهمة من المجتمع العراقي، وكذلك تزايد أعداد الأرامل واليتامى الى ما يقارب 8 ملايين بين يتيم وارملة، وفضلاً عن التهجير القسري والملاحقات والاعتقالات الاغتيالات العشوائية، وتزايد صور التعذيب والحرمان باشكاله كافة، كل هذه تؤدي بشكل مباشر الى التأثير وتقليص ادوار التنشئة وادواتها ونجده بصورة واضحة في الأعوام التي تلت عام 2003 وهي في تزايد مستمر[46].

(46) الوضع الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال الامريكي، على الموقع الالكتروني: www.wata.cc/forums

فالثقافة والأسرة تزوّد الفرد بالكيفية التي يعمل بها (أو كيف يرتكب العنف)، أما لماذا يرتكبه؟ فذلك أمر مرهون بعوامل بنائية، يمثل المجتمع بمؤسساته المختلفة مصدراً لها، وتتمثل هذه العوامل في عجز النظام الاجتماعي عن تحقيق توزيع عادل للفرص والمكافآت وبكفالة الفرد للأمن الاجتماعي الذي يحقق من خلاله اشباعاته الأساسية، و تتمثل أيضاً بالضغط الناجم عن الصعوبات الحياتية من قبيل قلة الخدمات وارتفاع الأسعار والشعور بالغبن، هذا فضلاً عن وجود حاجات غير مشبعة ناتجة عن البطالة والفقر، هذه العوامل تسبب نوعاً من القلق وعدم الارتياح يجعلان الفرد الذي يعاني من هذه الضغوط مستعداً للجوء إلى العنف في سبيل الحصول على حقوقه أو ما يعتقد أنها حقوق له، فهو دائم التشنج ومستعد للخرق، فزيادة مطالب السكان الذين يتزايدون، في مجتمع ترسخ فيه العوامل الثقافية والعائلية الاستجابات العنفية ستنتج تنامياً للصراعات بين الأفراد و زيادة في الإحباط المؤدي إلى العدوان، إذ تعمل العومل البنائية على التهيئة للعنف بوصفه الاستجابة الأكثر قابلية للظهور أمام حالة الشد الذي يعيشه الإنسان العراقي تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان النسبي والتوزيع غير العادل للفرص وغياب حقه في التعبير والاعتراض السلمي، ويترتب عن كل هذه الظروف ظهور الدين بوصفه ملاذاً و واقعاً بديلاً عن الواقع المتأزم، وأمام غياب القدرة على التفكير الناقد، والذهنية الميالة إلى التطرف انتعش نشاط الجماعات الإسلامية والإسلام السياسي، وكان للتحولات السياسية التي أعقبت سقوط الدولة العراقية في 2003 وما رافقها من صراعات أثر في توفير بيئة مناسبة لإنعاش خطاب هذه الجماعات، وكان هذا الخطاب منشطاً سايكولوجياً، له قوة روحية خاصة تبشر بالأمل، وقد تحولت هذه القوة الروحية إلى قوة مادية في مرحلة الصراع، وتقف العوامل المؤججة للسلوك

العنفي، التي رافقت عملية التحول السياسي الذي أعقب انهيار النظام السابق في العراق، كالانقسام الاجتماعي والتشرنق في حدود الطائفة ومحاولة النفخ في الاختلافات بين الطوائف من خلال المبالغة في إقامة الطقوس الدينية وغيرها من الأفكار والممارسات المعبرة عن هوية الطائفة التي تعزز وحدتها الداخلية وتعزلها عما سواها لتختلف بدلاً من أن تأتلف ضمن هوية مشتركة، وقد استدعى هذا الانقسام الثابت التاريخي الذي ظل مستمراً في الذهنية العراقية بشكل يعمل على إبعاد صورة الآخر لأنه يتغذى من طبيعة الثقافة العنفية التي تنتجها الطائفة المتشرنقة والقائمة على التعارض والتخالف مع الآخر. وانتشار السلاح و وفرة أدوات العنف، إذ تركت الحرب أكثر من أربعة ملايين قطعة سلاح في بلد يعاني من فراغ أمني بعد تفكيك مؤسسات الضبط (الجيش والشرطة والأمن). و هذا لا بدَّ أن يؤدي إلى إشعال العنف أو تسهيل حدوثه، بحسب ما ترى الدراسات الحديثة، و لا سيما في ظل وجود عمليات الاستفزاز الآلي الذي من غير المفيد تتبع الجهة المبادرة بالشروع به. إلا أن من الواضح أن الحكومات التي تعاقبت بعد 2003 وقفت عاجزة عن إيقافه، وهذا بحد ذاته يُعدُّ عاملاً باتجاه تعزيز العنف[47].

(47) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص284 وما بعدها.

فواقع التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد العراقي، يتمثل في :

1. فرض قيم منها : المغالاة في اتهام الذات، والمغالاة في الحاجة الى تقبل الآخرين به، والسلبية، والسلوك العدواني.

2. التضارب في القيم والسلوكيات كـ: عدم تماسك قيم الطفل او تضاربها، والميل نحو عدم الثبات، والتردد في اتخاذ القرارات في المواقف المختلفة.

3. المشاكل الأسرية كالخلافات بين الوالدين والطلاق تؤدي إلى : القلق، والتوتر، وعدم الشعور بالأمن، والميل نحو النظر الى العالم كمكان خطر وغير أمن، والعزلة وعدم وجود من يتمثل الطفل بقيمهم وأساليبهم السلوكية.

4. رفض المجتمع والنظام يؤدي الى عدم الشعور بالأمن، والشعور بالوحدة، محاولة جذب الآخرين، والسلبية والشعور العدائي، وعدم القدرة على تبادل العواطف.

المحور الرابع: أثر العنف في التنشئة في العراق بعد عام 2003

تُعدُّ ظاهرة العنف التي يواجهها العراق من اصعب التحديات، ذلك بأن هذا التحدي من الخطورة بمكان بحيث بات يهدد مستقبل الدولة والمجتمع معاً، ونظراً لما يخلفه من نتائج مأساوية في تدمير الأرواح البشرية والآثار النفسية والمادية والاجتماعية والسياسية.

وتربط الكثير من الدراسات والابحاث الميدانية، العنف بمختلف مظاهره واشكاله بالسلوكيات التي يكتسبها الفرد داخل محيطه الاجتماعي، فالعوامل والظروف الاجتماعية تؤدي إلى شعور الامان وعدم الثبات والصراع، وتقوذ هذه الى السلوك الإجرامي والعنف[48].

(48) عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الارهابي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2005، ص36.

ولقد تعرض المجتمع العراقي في عام 2003 لمؤثر خارجي يعد في تصنيف الكوارث من اعقد الكوارث الاصطناعية واشدها فتكاً بالبشرية وبالبيئة، لما يتركه من آثار مادية ونفسية قد تنسحب على ثلاثة اجيال كما يصفها علماء النفس، فالآثار النفسية للحروب لا تزول الا بعد انقراض من عاصروها حتى ولو كانوا اطفالاً وقت وقوعها، ولقد كان غزو العراق واحتلاله من الولايات المتحدة الامريكية جريمة انسانية بشعة بحق الطفولة لما سببته من قتل وتيتيم وتشريد و رعب وصدمات وفقدان الرعاية، وبلغ الامر حداً اصبح فيه الأطفال سلعة تتم المتاجرة بهم او باعضائهم للمجتمعات الأخرى.

تُعدُّ ظاهرة العنف التي يواجهها العراق من اصعب التحديات، ذلك بأن هذا التحدي من الخطورة بمكان بحيث بات يهدد مستقبل الدولة والمجتمع معاً.

وما يزيد من خطورة ظاهرة العنف هي ظهورها في سلوك الأطفال في الآونة الأخيرة ضد اقرانهم او ضد مجتمعهم او الاشياء المادية والانتشار الواسع لها، ويأخذ العنف عدة اشكال لدى الأطفال في المجتمع العراقي، منها :

1. الاعتداء الجسدي هو اعتداء على جسد الطفل لإلحاق الأذى به باستخدام اليد أو أية وسيلة ثانية مما يسبب للطفل رضوضاً وكسوراً وجروحاً قد تصل احياناً الى القتل.
2. الاعتداء الجنسي هو التحرش بالطفل لإشباع رغبات جنسية لشخص آخر وتبدأ هذه العملية من التحرش به وتنتهي الى ممارسة الجنس بشكل كامل مع الطفل لأن لمثل هذه الممارسات سلبيات على الطفل بمعنى إفساد أخلاق الطفل وتهتك اعضائه الجنسية.

3. الاعتداء العاطفي هو إلحاق الضرر النفسي والاجتماعي بالطفل من خلال ممارسة سلوك ضد الطفل يشكل تهديداً لصحته النفسية، مما يؤدي الى قصور في نمو شخصيته ويولد لديه اضطراباً في علاقاته الاجتماعية مع الآخرين من أشكال الحرمان العاطفي فقدان الحب والحنان والرعاية والاهتمام وغيرها من الأساليب الجافة في التعامل مع الطفل.

ما يزيد من خطورة ظاهرة العنف هي ظهورها في سلوك الأطفال في الآونة الأخيرة ضد اقرانهم او ضد مجتمعهم او الاشياء المادية والانتشار الواسع لها، ويأخذ العنف عدة اشكال لدى الأطفال في المجتمع العراقي.

4. الإهمال هو نمط سلوكي يتصف بإخفاق وفشل وضعف في الأسرة والمدرسة في تلبية متطلبات الطفل وإشباع حاجاته الأساسية والنفسية.

وإن العنف الصادر عن الاطفال لا يمثل الا المظهر الخارجي لمجموعة من السلوكيات والمظاهر التي يحملها عن العنف، وان درجة العنف لا تقاس بالمظاهر التي تبدو للعيان من سلوكيات منحرفة ترفضها المؤسسات التقليدية للتنشئة كـ (الاسرة والمدرسة وغيرها) والمجتمع ككل، فتمثل التلميذ لهذا العنف يعد من الاهمية بمكان ذلك ان مجموعة الاتجاهات والآراء والميول التي يكونها الطفل للعنف قد تحكم سلوكه وتوجهه الوجهة التي حكم بها على الواقع الذي يعيش فيه ويتعامل معه[49].

(49) ينظر: صاحب اسعد ويس الشمري، اسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة دراسات تربوية، العدد (18)، نيسان 2012، ص222.

وتعدُّ ظاهرة العنف المنتشرة بين الاطفال من اكثر ثقافات الاطفال انتشاراً في العراق، مما يشكل خطورة جسيمة على نشأة تلك الشريحة في المجتمع، واصبحت الاسلحة البلاستيكية تنتشر بشكل لافت في شوارع المدن العراقية حتى يصبح المشهد وكأنه ساحة حرب دون قتلى، واحياناً قد يكون هناك قتلى عندما تمر احدى الدوريات العسكرية التي يصعب على جنودها التمييز بين الاسلحة الحقيقية والبلاستيكية.

وهنالك عدة عوامل واسباب مجتمعية بين الاسر العراقية خصوصاً والمجتمع العراقي عموماً نجدها واضحة تساهم بشكل أو بآخر في انتشار ظاهرة العنف لدى الاطفال، مما يؤثر في طبيعة التنشئة لديهم، وأهمُّها:[50]

(50) ينظر: المصدر نفسه، ص ص243 ــ 255.

1. انتشار الالعاب التي تجسّد العنف، كالالعاب الالكترونية وغيرها، وكثرة مشاهدة افلام العنف ومشاهد العنف في التلفاز تؤدي الى تفشي ظاهرة العنف في المدارس، إذ ان تأثيرات وسائل الإعلام في هذه

القضية هو تقدم نماذج ذكورية وانثوية يتفاعل معها المتلقي ويعد سلوكاً نمطاً مقبولاً، فكل وسائل الإعلام تعرض الذكور اكثر عنفاً وعدوانية، بينما تعرض الاناث اكثر خضوعاً وتقبلاً للعنف اتجاههن.

2. انتشار مظاهر العنف وحوادث اطلاق النار والتفجيرات بشكل يومي، بحيث يصبح أمراً معتاداً لكل العراقيين.

3. العقاب البدني المفرط من الكبار، فهو من الأسباب المباشرة للعنف لدى الأطفال، فما الذي ننتظره من الطفل الذي يعاقب على كل صغيرة وكبيرة بعقاب بدني مفرط في القسوة سوى ان تصبح ردة فعله تجاه المواقف والأشخاص من النوع العنيف؟، إذ إن مساوئه شعور الطفل بالظلم وتكوين مشاعر عدوانية تجاه الآخرين والقيام بسلوك جانح.

4. النزاعات العائلية المستمرة داخل الأسرة، وحالات الطلاق والانفصال يؤثر بصورة مباشرة في الجانب النفسي والمعنوي للطفل، مما يؤدي الى اللجوء للعنف كردة فعل عن ما يحدث داخل أسرته، فالأسرة المنغصة بالطلاق والهجر او الوفاة تكون عاملاً اساسياً في الانحراف إذا ما اقترنت بعوامل إضافية أخرى كالإهمال التربوي وسوء الرعاية، فتركيبة الأسرة عامل مهم في حدوث العنف والعدوان في سلوكيات الأطفال.

5. الاختلاف في التربية بين الجنسين، فالتعامل في التربية المختلف الذي يعتمد على اختلاف جنس الطفل، فالعنف كسلوك مقبول من الذكور اكثر مما هو مقبول من الإناث، بل ربما يكون العنف سلوكاً مستهجناً إذا ما مورس من الإناث، وهذا يؤدي الى أن يصبح مقبولاً في تركيبة الذكر، مقارنة بشخصية الانثى، فالوالدان يعاقبان الإناث أكثر من الذكور على التعبير الصريح للعدوان، كما ان المجتمع لا يسمح للانثى بالتعبير عن عدوانها.

الخاتمة :

1. رغم تعدد المفاهيم التي تناولت تفسير ظاهرة العنف، إلا أنه يمثل توجهاً واحداً هو عدم الإعتراف بالآخر وهدفه الأساس إلحاق الأذى والتخريب والمساس بأمن الآخرين.

2. إن العنف بتداعياته وما ينتج عنه هو أحد الأسباب الرئيسة لإخفاق مشاريع التنمية الإجتماعية والسياسية، وتتحول الحياة الإجتماعية إلى حياة مريضة ويضطرب فيها السلوك الإنساني، وتتشكل بالنتيجة كل الظروف الخصبة لنمو ظاهرة العنف في العلاقات الإجتماعية.

3. تُعدُّ ظاهرة العنف من الظواهر المجتمعية السيئة والخطيرة التي تتطلب العمل من مختلف المواقع لإنهاء أسبابها والقضاء على موجباتها ومحاولة تفكيك تبنياتها داخل المجتمع إذا ما أُريد التخلص من هذه الظاهرة وما ينتجه من معوقات للتقدم والتنمية.

4. إن عملية التنشئة الإجتماعية تهتمُّ بتدريب النشء وتساعده على التعامل الإجتماعي البنّاء، وذلك عن طريق ما تقوم به مؤسسة الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام لكي يطابق سلوكه التقاليد والعرف والسلوك الإجتماعي السائد المقبول.والتنشئة الإجتماعية السياسية هي جزء من التنشئة الإجتماعية بمفهومها العام، فهي تقرر مدارك الفرد السياسية وترتبط بطبيعة النظام السياسي السائد وآيديولوجيته التي يتبناها، وهي بالنتيجة تساعد الفرد على تكوين فكرة أو رأي سياسي خاص به.

5. إن ما تعرض له المجتمع العراقي من عنف وإرهاب وقلق هو ناتج لمخاضات غير مثمرة وتراكم سلبياتها، لذا يتوجب إعادة بناء الطبقة الإجتماعية بشكل عادل وفق معايير الكفاءة لدعم دولة المؤسسات.

6. دفع الشعب العراقي ثمناً فادحاً من أمنه وخدماته وبناه التحتية بفعل عوامل الإرهاب والتخريب والتطرف والطائفية، والذي تمثل في تهجير العديد من أبنائه وإغتيال كفاءاته، وما إلى ذلك من الأفعال الغريبة على السلوك العراقي والذي طبع على مر تأريخة الإجتماعي بالغيرة والتسامح والتعايش السلمي .

7. إنَّ أهمَّ أسباب تفشي ظاهرة العنف في العراق هي تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة، وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وعدم توزيع الموارد والأموال بشكل عادل، والفساد السياسي والمالي والإداري، وصراع الأحزاب والقوى السياسية على المناصب، ونقص في الخدمات المختلفة، وغيرها.

8. إنَّ وسائل الإعلام لها دور كبير في ظاهرة العنف بين شريحة الأطفال من خلال ما يشاهدونه من أفلام ومسلسلات وأخبار وبرامج أطفال تحتوي على العنف باشكاله كافة.
9. للعوامل الأسرية مثل غياب الوالدين او أحدهما والعقاب البدني منهما في حالة وجودهما والنزاعات فيما بينهما ساهم في بروز سلوكيات العنف لدى الطفل.
10. تمجيد بعض العادات والتقاليد الثقافية التي تمجّد العنف خصوصاً في الأفكار القبلية وثقافة القبيلة المنتشرة في الآونة الأخيرة في الأسر العراقية.

التوصيات :

1. ضرورة تنقية فضائنا الثقافي والاجتماعي من ظاهرة العنف وحوامله الفكرية والمجتمعية بحاجة الى ارادة مستديمة، تتجه صوب إزالة كل الموروث التاريخي والاجتماعي الذي يساهم في تنمية خيار العنف في المجتمع وخصوصاً لدى شريحة الأطفال، فاستراتيجية تنقية المجال الاجتماعي والسياسي من ظاهرة العنف هي مشروع مفتوح للتغيير الثقافي والاجتماعي والتطوير الاقتصادي والتأهيل النفسي، وخلق الحقائق والمؤسسات، وتحفيز الانسان على المبادرة والإبداع والطموح، وتوفير كل شروط ديمومتها، ليس على المستوى الفردي فحسب، وانما على المستوى الاجتماعي والعام ايضاً.
2. على الأسرة والمدرسة القيام بدورهما المنوط بهما لإعداد النشء السليم الإعداد السليم.
3. ضرورة مراقبة الوالدين لأبنائهم من أجل التأكد من سلوكياتهم تجاه انفسهم والمجتمع.
4. وضع القيود على استيراد الألعاب التي تجسّد العنف سواء كانت من الألعاب الالكترونية أم من الألعاب البلاستيكية التي تكون على شكل أسلحة.
5. عدم استخدام العقاب البدني القاسي من الوالدين او الكبار تجاه الأطفال.

6. ضرورة مراقبة وسائل الإعلام المختلفة وخصوصاً الأفلام والبرامج التلفزيونية المتعلقة بالأطفال.

المصادر

1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

2) إبن منظور، لسان العرب، ج11، الدار العربية للتأليف، القاهرة، بلا سنة نشر.

3) إبن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت، بلا سنة نشر.

4) أسماء جميل، العنف الإجتماعي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009.

5) عيسى بيرم، حقوق الإنسان والحريات العامة (مقارنة بين النص والواقع)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.

6) جون لوكا، آليات العنف في ظاهرة العنف من منظور مقارن، تحرير وتقديم: نيفين عبد المنعم مسعد، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1993.

7) جون لوكا، آليات منطق العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995.

8) محمد محمود المندلاوي، الإرهاب عبر التاريخ، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009.

9) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (41)، بغداد، 2009.

10) هيثم أحمد الزبيدي، ثقافة العنف في المجتمع العراقي، ط1، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2011.

11) حسن محمد طوالبة، مقاربة بين العنف والإرهاب، مجلة الحكمة، العدد (21)، السنة الرابعة، 2001.

12) أسماء جميل، العنف الإجتماعي (دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي)، منشور بتاريخ 3/ 10/ 2008 على الموقع الالكتروني: http//www.shakiry.com

13) محمد محفوظ، الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.

14) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، دار الحكمة للطبعة والنشر، بغداد، 1990.

15) محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، جريدة النبأ، العدد (78)، آب، 2005.

16) عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، ط1، الرياض، 2007.

17) حسن السيد بحر العلوم، مجتمع أللاعنف (دراسة في واقع الأمة الإسلامية)، ط1، دار الزهراء للطباعة والنشر، النجف، 2004.

18) علي أسعد وطفة، التنشئة الإجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مجلة الطفولة العربية، العدد (8)، 2001.

19) زين العابدين درويش، علم النفس الإجتماعي: أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

20) حسن شحاته سعفان، أسس علم الإجتماع، ط6، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

21) يعقوب يوسف الكندريد، الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2003.

22) علي ليلة، الطفل والمجتمع (التنشئة الإجتماعية وأبعاد الإنتماء الإجتماعي)، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006.

23) محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

24) عبدالرحمن العيسوي، سيكلوجية التنشئة الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1985.

25) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، ط1، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

26) موريس دوفرجيه، مباديء علم إجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للنش والتوزيع، بيروت، 1992.

27) إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مؤسسة مدارك، 26/ 9/ 2011، على الموقع: http//www.madarik.org/news-print.php?ID=207

28) بول بريمر، عام قضيته في العراق (النضال لبناء غدٍ مرجو)، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، 2006.

29) قرار مجلس الأمن رقم (1483) في 22/ 5/ 2003، بالوثيقة ذات الرمز S/RES/1483(2003)

30) أحمد عمر الراوي، دور الإستثمار الأجنبي في إعادة بناء الإقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، بغداد، 2006.

31) أحمد عبد الله ناهي، دور الولايات المتحدة في عملية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة شؤون عراقية، المجلد الأول، العدد (2)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، 2006.

32) اسماء جميل رشيد، العنف الأهلي في العراق، مؤسسة مدارك، العدد (3)، شبكة المعلومات العالمية على الموقع الالكتروني: http//www.madarik.com

33) سرمد عبدالستار أمين، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (199)، 2011.

34) إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر: الأمم المتحدة: أعمال العنف في العراق، على الموقع الالكتروني: www.alhourra.com/content/iraq

35) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

36) د.حذام خليل حميد، العنف المجتمعي في رسوم تلاميذ المرحلة الابتدائية في محافظة ديالى، على الموقع الالكتروني: www.childcenter.uodiyala.edu.iq/

37) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق قراءة في الشخصية المستفزة والعوامل المهيئة والمؤججة للعنف، مؤتمر سليمانية: ثقافة اللاعنف مع الاخر، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008.

38) د. ادريس لكريني، مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف، مجلة المنال، على الموقع الالكتروني: www.almanalmagazine.com

39) الوضع الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال الامريكي، على الموقع الالكتروني:

40) عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الارهابي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2005.

41) صاحب اسعد ويس الشمري، اسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة دراسات تربوية، العدد (18)، نيسان 2012.